S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/244
4 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس
مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي تلقيتها من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وأرجو التكرم بإبلاغها الى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

050496 040496 040496 96-08310

المرفق

رسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل موجهة الى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

يشرفني أن أحيل إليكم نص اتفاق اتحاد البوسنة والهرسك المبرم تحت رعايتي في سراييفو يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

وأكون ممتنا إذا تفضلتم بإبلاغ هذه المعلومات الى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كارل بيلت

ضميمة

اتفاق بشأن اتحاد البوسنة والهرسك
٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦

اجتمعنا ، نحن الموقعين أدناه، في سراييفو يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بدعوة من النائب الرئيسي للممثل السامي السفير مايكل ستيسنر لتقييم الحالة الراهنة لاتحاد البوسنة والهرسك وللبت في اتخاذ تدابير محددة لتنفيذ الاتحاد.

المطلوب الآن هو اتخاذ خطوات محددة للتنفيذ. ونحن نرحب بإنشاء المقاطعتين رقمي ٨ و ١٠ في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٦، والمقاطعتين رقمي ٦ و ٧ بنظام حكم خاص يوم ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦. وتعد هذه خطوة مهمة للأمام. ولكن مايزال يتعين عمل الكثير. ولذلك، قررنا ما يلي:

الالتزامات الأساسية

١ - نؤكد من جديد أنه يتعين أن تنفذ بالكامل جميع الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الاجتماع الذي عقد في روما في ١٨ شباط/فبراير والاجتماع الذي عقد في جنيف في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

٢ - نعيد تأكيد التزامنا بضمان حرية الحركة في جميع أنحاء إقليم اتحاد البوسنة والهرسك، دون أي استثناءات بالنسبة لجميع الطرق ووسائل النقل، ونعرب عن امتناننا لما تبذله قوة التنفيذ من جهود، بالتعاون مع قوة الأمم الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، للمساعدة في كفالة ذلك. ونؤكد من جديد، بوجه خاص، أهمية ما تقوم به قوة التنفيذ لإزالة جميع نقاط المراقبة الداخلية غير القانونية سواء أكانت جمركية أو عسكرية أو غيرها. ويتسم ذلك بأهمية خاصة فيما يتصل بإزالة جميع نقاط المراقبة الجمركية الداخلية ونشر المراقبين الدوليين على التخوم الخارجية في ١ نيسان/أبريل.

٣ - قررنا التوصية بأن ينظر برلمان الاتحاد، في دورته القادمة، في النموذجين المرفقين لاتخاذهما كعلم وشعار للاتحاد.

٤ - نطلب إلى قوة التنفيذ ولجنة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مواصلة تعاونهم الوثيق في بحث الإمكانية العسكرية والعمرانية والاقتصادية لفتح طرق تجارية إضافية إلى الاتحاد من اتجاهات مختلفة.

٥ - نتفق على أنه يتعين تنفيذ كل التزام محدد مذكور في الاتفاق بصرف النظر عن تنفيذ الالتزامات الأخرى المذكورة في هذا الاتفاق. ولن يُسمح بالربط أو اشتراطات بين تنفيذ مختلف الالتزامات أو بتعليق أي منها على الآخر.

نقل الهياكل الحكومية

٦ - سيتخذ رئيس الوزراء موراتوفيتش ورئيس الوزراء كابيتانوفيتش خطوات فورية لكفالة توفر ما يلزم للحكومة الإتحادية من مرافق وموارد لتمكينها من النهوض بالدور المتوخى لها بمقتضى دستوري البوسنة والهرسك والاتحاد. وسيشمل ذلك تحسين وزيادة وتقليص دور الوزارات القائمة والمرافق التابعة لها في جمهورية البوسنة والهرسك وملاك هذه الوزارات والمرافق. وعلاوة على ذلك، فإن كبار مسؤولي المجتمع الكرواتي سيتخذون خطوات فورية لضمان نقل الموارد من الموظفين والموارد الأخرى من السلطات والأجهزة المدنية القائمة في مناطق الاتحاد التي يسيطر عليها مجلس الدفاع الكرواتي وما يتبع ذلك من حل هذه السلطات والأجهزة. وسيبدأ نقل هذه الموارد إلى الاتحاد على الفور على أن يُستكمل بحلول ١٠ نيسان/أبريل.

وبوجه خاص:

(أ) في مجال الشؤون المالية، سيشمل ذلك نقل جميع الموظفين وحيز المكاتب والمرافق الأخرى الضرورية لوفاء وزارة مالية الاتحاد بمسؤولياتها التنفيذية ومسؤولياتها المتعلقة بالسياسات العامة من مستوى حكومة البوسنة والهرسك إلى مستوى الاتحاد. وينطبق ذلك أيضا على نقل الموظفين والموارد من الإدارة المالية في مناطق الاتحاد التي يسيطر عليها مجلس الدفاع الكرواتي. أما الموارد التي ستظل على مستوى حكومة البوسنة والهرسك فليست سوى تلك المتعلقة بمسؤولياتها المحدودة؛

(ب) وفي مجال الشؤون الداخلية، سيستلزم ذلك، بمقتضى نص دستوري البوسنة الهرسك والاتحاد، أن يُنقل بالكامل إلى سلطة الاتحاد أو، حسبما يكون مناسبا، إلى سلطة المقاطعة الموظفون من المؤسسات على مستوى حكومة البوسنة والهرسك (بما في ذلك وكالة التحقيقات والتوثيق، في المجالات التي يختص بها الاتحاد)، ومن السلطات المدنية القائمة وأجهزتها في مناطق الاتحاد التي يسيطر عليها مجلس الدفاع الكرواتي؛

(ج) وفي مجال الدفاع، سوف تبدأ وزارة الاتحاد العمل على أساس قانون الدفاع للاتحاد، دون انتظار صدور قانون للدفاع على مستوى حكومة البوسنة الهرسك، الذي ينبغي أن يسن بعد الانتخابات الوطنية.

علاوة على ذلك، سوف يضمن كابيتانوفيتش رئيس وزراء الاتحاد ونائبه بيلانديجا أن تنظر حكومة الاتحاد، في دورتها القادمة، في جميع ما هو معلق من الإجراءات الوزارية الموحدة للتشغيل في جميع الحالات التي يكون لدى وزارة العدل أو مكتب التشريع رأي إيجابي بشأنها، وأن توافق على هذه الإجراءات. وسيصدر رئيس الوزراء تعليمات إلى الوزارات التي لم تقدم بعد مشاريع لوائحها، بأن تفعل ذلك بحلول ٩ نيسان/أبريل. وسيكون الوزير المسؤول عن كل وزارة ونائبه مسؤولين عن تقديم وزاراتهم لمشاريع اللوائح هذه في الوقت المطلوب. ويستطيع أي من أولئك المسؤولين عن الخطوات المحددة في الفقرة ٦

أن يعرض على جهة التحكيم التابعة للاتحاد أي موضوع يتصل بمشاريع اللوائح هذه ولا يحظى باتفاق مشترك، لاتخاذ قرار بشأنه بحلول ٥ نيسان/أبريل.

الخطوات المحددة لتنفيذ إقامة الاتحاد:

٧ - وفضلا عن ذلك، فإننا نقر الالتزامات المحددة التالية:

(أ) يقدم تاديتش وزير العدل بالاتحاد ونائبه هاديتش إلى الجمعية الاتحادية في دورتها القادمة التعديلات الدستورية اللازم إجراؤها لمواءمة دستور الاتحاد مع دستور البوسنة والهرسك؛

(ب) يقدم سلجيتش وزير دفاع الاتحاد ونائبه سجيتش قانون الدفاع الأساسي إلى الجمعية الاتحادية في دورتها القادمة؛

(ج) يكفل الرئيس زوباك ونائبه غانيتش قيام الشركاء الاتحاديين، وفقا لبيان جنيف المؤرخ ١٨ آذار/مارس بتقديم مشروع اقتراحاتهم المتعلقة ببلورة خطة تنظيم مدينة سراييفو، إلى النائب الرئيسي للممثل السامي بحلول ٥ نيسان/أبريل، على أن تحسم هذه المسألة قبل الاجتماع القادم للجمعية الاتحادية؛

(د) يقدم تاديتش وزير العدل بالاتحاد ونائبه هاريتش قانون الوحدات الاتحادية إلى الجمعية الاتحادية لتنظر فيه في دورتها القادمة؛

(هـ) يكفل الرئيس زوباك ونائبه غانيتش قيام الشركاء الاتحاديين بتقديم مشروع اقتراحاتهم المتعلقة بتعديل الحدود البلدية لتتواءم مع خط الحدود المشتركة بين الكيانات، إلى نائب الممثل السامي الرئيسي وذلك بحلول ١ أيار/مايو؛

(و) يقوم حبيب وزير داخلية الاتحاد ونائبه لوتار، بحلول ٥ نيسان/أبريل، حسبما تنص، المادة الرابعة من المرفق الثاني لاتفاق السلام، بتزويد قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة بالمعلومات والبيانات عن جميع الهياكل الحالية للشرطة وقوامها في أراضي الاتحاد بأسره. وفضلا عن ذلك سيكفل حبيب وزير داخلية الاتحاد ونائبه لوتار تصنيع نماذج من الزي الرمادي الداكن الجديد الذي سترتديه قوات الشرطة في أراضي الاتحاد بحيث يمكن عرضه على الجمهور بحلول ٨ نيسان/أبريل؛

(ز) يتولى حكام المقاطعات المنتخبون ونوابهم في المقاطعات أرقام ٦ و ٧ و ٨ و ١٠ مسؤولية كفالة تشكيل حكوماتهم، كل في مقاطعته، بحلول ٩ نيسان/أبريل. ويتولون أيضا مسؤولية ما يلي ذلك من إرساء وتشغيل الهياكل الإدارية والقضائية؛

(ح) تعقد الدورات التأسيسية للجمعية البلدية المؤقتة ويجري انتخاب مسؤولي البلديات في ستدوتش وكابلينيا، وفاريس وبوغوجنو بحلول ٩ نيسان/أبريل. ويتكفل أقدم ممثلي السلطات البلدية الحالية هو وأقدم الممثلين المحليين للحزبين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٠ في بلديات بوغوجنو، وفاريس وستولاتش وكابلينيا، بإنجاح اجتماع الجمعية البلدية المؤقتة وانتخاب مسؤولي البلديات؛

(ط) يكفل باغاريتش مدير الجمارك الاتحادية ونائبه بييديتش أداء النظام الجمركي المشترك لوظائفه (وذلك بتوحيد الخدمات، وتعيين مديري المحطات الجمركية وتحويل جميع الايرادات إلى حسابات الاتحاد) بحلول ١ نيسان/أبريل. وسيكفل وزراء التجارة والزراعة والصحة ونوابهم، كل في ميدان اختصاصه، رصد ومراقبة جميع نقاط عبور الحدود في جميع أنحاء الاتحاد على النحو الواجب المحدد في استنتاجات حكومة الاتحاد. وسيجري تشغيل النظام بمساعدة المراقبين الدوليين، بمجرد توقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي. وبحلول ١ نيسان/أبريل سيوقف العمل بسائر اللوائح الجمركية السارية. وسيكون لكل من ميلانزيا وزير مالية الاتحاد ونائبه كورسيتش - سليموفيتش الحق في إيفاد اثنين من المراقبين طوال الوقت عند كل نقطة عبور جمركي على الحدود الدولية للاتحاد وذلك لمراقبة الاجراءات الجمركية المعمول بها عند تلك النقاط. وفيما يتعلق بمهام الشرطة عند نقاط عبور الحدود الدولية للاتحاد، سيطبق القانون الاتحادي للشؤون الداخلية الصادر في ١ شباط/فبراير ١٩٩٦.

(ي) يقوم حسين بيجوفيتش مدير الضرائب الاتحادية ونائبه باندزا بتعيين كبار الموظفين بحلول ٣١ آذار/مارس. وسوف يسن القانون الاتحادي لإدارة الضرائب وينشأ مجلس للضرائب الاتحادية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل.

(ك) يعمل بورنازوفيتش المدير العام للمكتب الاتحادي لنظام المدفوعات الاتحادية ونائبه موسى على تشغيل نظام المدفوعات الوحيد بحلول ٣٠ نيسان/أبريل. وسوف يستخدم نظام المدفوعات، من خلال المكتب الاتحادي لتنفيذ الدفع، المارك الإلماني كوحدة حسابية (أما سائر العملات المتداولة في الاتحاد فسيستمر تداولها عبر قنوات المصارف التجارية)؛

(ل) يقوم بيلانزيا، وزير مالية الاتحاد ونائبه كورسيتش - سليموفيتش وفقا لمشورة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتعاون معهما بإعداد ميزانية الاتحاد لعام ١٩٦٦ بحلول ١٠ نيسان/أبريل. وسوف تشمل هذه العملية إعداد مشروع قانون بشأن الميزانية يضم اجراءات تنفيذ الميزانية وينص على إنشاء آلية لمراقبة تنفيذها؛

(م) يتعاون بيلانزيا ضياء وزير مالية الاتحاد ونائبه كورسيتش - سليموفيتش، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لوضع أساس وإطار لميزانيات المقاطعات بحلول ١٠ نيسان/أبريل؛

(ن) يقدم وزير مالية الاتحاد ونائبه إلى الحكومة الاتحادية في دورتها القادمة مشروع قانون بشأن وكالة المصارف الاتحادية التي تتولى مراقبة تشغيل المصارف، ويعرضا عليها التغييرات المراد إدخالها على القانون المتعلق بالمصارف، وتطرح الحكومة مشروع القانون والتغييرات آنفتي الذكر على الجمعية الاتحادية للنظر فيهما في دورتها القادمة.

٨ - تقدم القوانين المطلوب سنها بموجب هذا الاتفاق الى الجمعية الاتحادية لدى انعقادها في ١١ نيسان/أبريل. وتظل الجمعية في حالة انعقاد لحين اكتمال جميع الاجراءات التشريعية الضرورية المطلوبة بموجب هذا الاتفاق.

تبعات عدم التنفيذ

٩ - لن تحصل المقاطعات على أي موارد مالية من الضرائب والتحويلات المشتركة إلا بعد قيام كل منها بانتخاب حكومتها وإرساء الهياكل التنفيذية المناسبة. ويسري هذا أيضا على البلديات التي لم تستكمل على النحو الواجب جمعياتها البلدية المؤقتة ولم تنتخب مسؤوليها. ويشمل هذا الموارد الآتية من المجتمع الدولي وكذلك من الحكومة المركزية والحكومة الاتحادية، ومن السلطات والأجهزة المدنية القائمة في مناطق الاتحاد الخاضعة لسيطرة مجلس الدفاع الكرواتي.

١٠ - ستمنع عن المجتمعات المحلية التي لا تهيئ الظروف لعودة المشردين واللاجئين، المساعدة المخصصة لإعادة بناء المساكن بما يتجاوز الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

١١ - وبالإشارة إلى الفقرة ٨ من إعلان جنيف الذي ينص على أنه لا تجوز الخدمة في المناصب الرسمية بمؤسسات الاتحاد إلا للمسؤولين الملتزمين التزاما فعليا بالمبادئ الأساسية للاتحاد وبتنفيذ التدابير المتفق عليها، يلتزم الرئيس زوباك ونائبه غانيتش بأن يقوما، في حالات عدم احترام المواعيد المحددة، بعزل كل من ورد ذكره في هذا الاتفاق باعتباره مسؤولا عن أداء مهمة محددة في أجل مسمى، من منصبه.

١٢ - وفي الحالات التي يقرر فيها الرئيس ونائبه ورئيس الوزراء، أو تقضي فيها الجمعية الاتحادية بتحمل أشخاص آخرين مسؤولية عدم أداء مهمة ما وعدم الوفاء بأجل مسمى، بعزل هؤلاء الأشخاص من مناصبهم، ولا يعزل الأشخاص المسؤولون من مناصبهم في الحالات التي يقر فيها الرئيس ونائب الرئيس ورئيس الوزراء أو يقضي فيها البرلمان الاتحادي بأن أسبابا موضوعية حالت دون الوفاء بالأجل المسمى.

١٣ - ويقدم رئيس الاتحاد ونائبه ورئيس الوزراء إلى الجمعية الاتحادية في دورتها عقب انقضاء أي من الآجال المحددة المشار اليها أعلاه تقريرا مشتركا عن القرارات المتصلة بإجراء تغييرات ملموسة بين المسؤولين والقرارات الأخرى المتخذة.

وقّع في سراييفو في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦.

(توقيع)
كريزيمير زوبساك
رئيس اتحاد البوسنة
والهرسك

(توقيع)
أيوب غانيتش
نائب رئيس اتحاد
والهرسك

(توقيع)
عز الدين كابيتانوفيتش
رئيس وزراء اتحاد
البوسنة والهرسك

(توقيع)
دراغو بيلانزيا
وزير مالية الاتحاد ونائب
رئيس وزراء اتحاد
البوسنة والهرسك

(توقيع)
حسن موراتوفيتش
رئيس وزراء
البوسنة والهرسك

(توقيع)
يادرانكو برليتش
وزير خارجية
البوسنة والهرسك

(توقيع)
السفير مايكل ستاينر
النائب الرئيسي للممثل السامي

تذييل لاتفاق سراييفو بشأن
اتحاد البوسنة والهرسك
٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦

أحمر

علم وشعار الاتحاد المقترحان

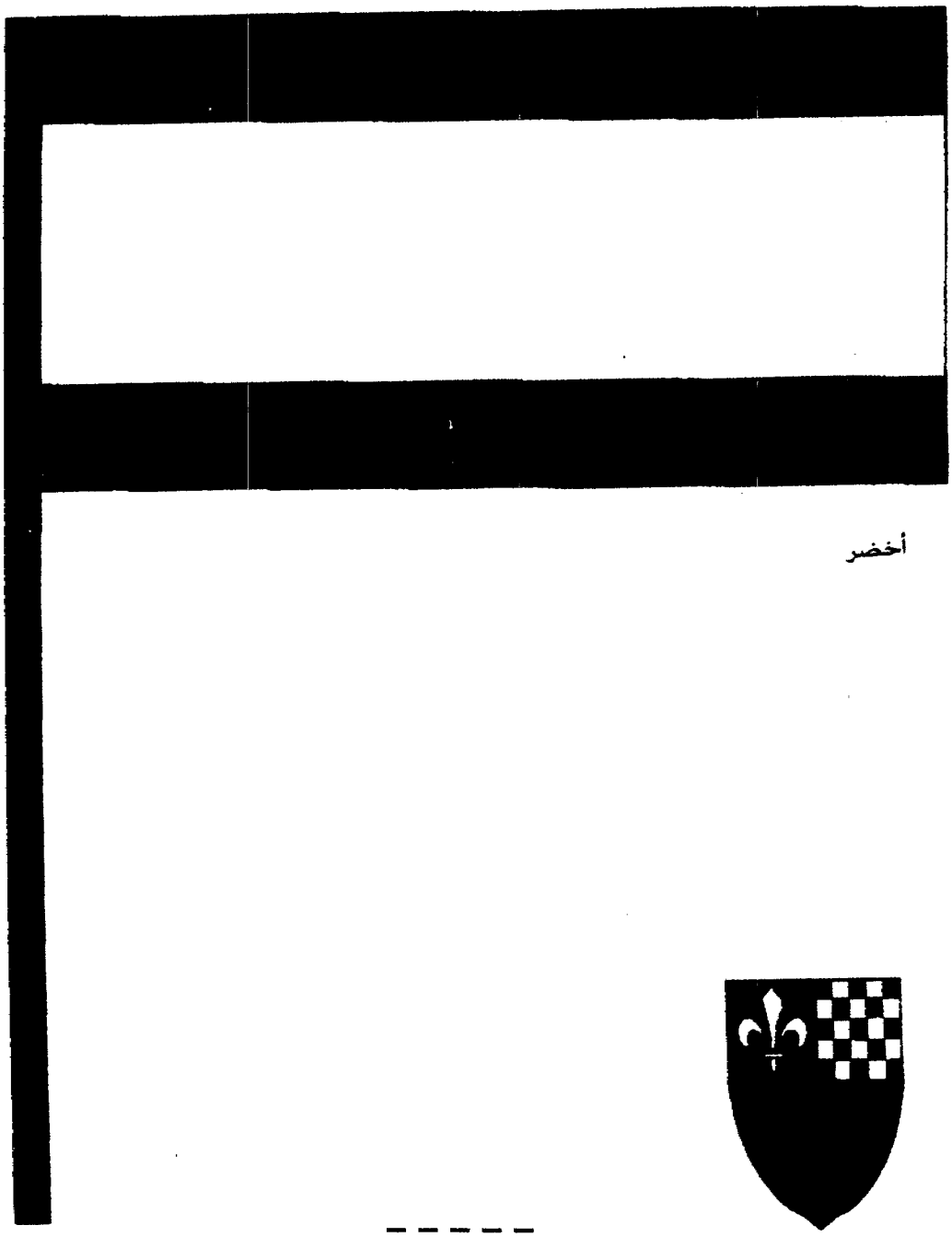

أخضر